المصرف العراقي الإسلامي
للإستثمار والتنمية
IRAQI ISLAMIC BANK
For Investment & Development

السياسة البيئية والاجتماعية

1 مقدمة

انطلاقًا من رسالتنا كمصرف إسلامي رائد يلتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية الغراء التي تقوم على العدالة، الأمانة، وتحقيق المصلحة العامة، فإن المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية يؤمن بأن دوره لا يقتصر على تقديم الخدمات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة، بل يمتد ليشمل مسؤولية أشمل تجاه حماية البيئة، تنمية المجتمع، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي .وتستند هذه الرؤية إلى أصول شرعية راسخة، من بينها قوله تعالى :*(ولا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها)* (الأعراف: 56)، وحديث النبي ﷺ: *(كُلُّكم راعٍ وكُلُّكم مسؤول عن رعيته)*، والقاعدة الفقهية *(لا ضرر ولا ضرار)*، إضافةً إلى مقاصد الشريعة التي تدعو إلى حفظ النفس، والمال، والنسل، والبيئة باعتبارها جزءًا من حفظ الكون وعمارة الأرض.

وتستند هذه السياسة كذلك إلى التوجهات العالمية في مجال التمويل المسؤول، مسترشدةً بالمعايير الدولية مثل مبادئ IFC للأداء البيئي والاجتماعي ومبادئ التمويل المسؤول (PRB) الصادرة عن مبادرة (UNEP FI) غير أن تبني هذه المعايير يتم بما يتوافق مع الخصوصية الثقافية والاقتصادية للعراق، ومع الالتزام التام بمقاصد وأحكام الشريعة الإسلامية.وإن المصرف العراقي الإسلامي، من خلال هذه السياسة، يؤكد التزامه الراسخ بأن يكون مؤسسة مالية رائدة تجمع بين الأصالة الشرعية والمعاصرة العالمية . وبهذا، فإن هذه السياسة لا تمثل مجرد التزام إداري، بل رؤية استراتيجية شاملة تسعى إلى تحقيق التوازن بين الربحية وحماية البيئة وخدمة المجتمع، بما يعزز من دور المصرف في بناء اقتصاد وطني أكثر عدالة واستدامة.

2 أهداف السياسة :

تتمثل الأهداف الأساسية لهذه السياسة في ضمان التوافق مع أحكام ومقاصد الشريعة الإسلامية، وإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وتشجيع التمويل المستدام، وتعزيز الشفافية والإفصاح، والمساهمة في جهود التنمية الوطنية والدولية، إضافة إلى بناء القدرات ونشر الثقافة البيئية داخل المصرف. وكما هو موضح أدناه في الأهداف التفصيلية، فإن هذه الغايات تشكل إطارًا متكاملًا يحقق التوازن بين الربحية، حماية البيئة، وخدمة المجتمع

- **التوافق الشرعي**: ضمان أن تكون جميع أنشطة المصرف التمويلية والاستثمارية والإدارية منسجمة مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومقاصدها في حفظ النفس، المال، النسل، والبيئة، تطبيق القواعد الشرعية مثل "لا ضرر ولا ضرار".

- ❖ **إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية** : دمج الاعتبارات البيئية والمناخية والاجتماعية في عملية تقييم المخاطر الائتمانية والتمويلية ، وتقليل تعرض المصرف لمخاطر السمعة أو المخاطر التشغيلية الناتجة عن تمويل مشاريع ضارة بالبيئة أو المجتمع.
- ❖ **تشجيع التمويل المستدام :** دعم المشاريع الخضراء مثل الطاقة المتجددة، المباني الخضراء، النقل النظيف، والزراعة المستدامة.
- ❖ **تعزيز الشفافية والإفصاح :** إصدار تقارير دورية عن الأداء البيئي والاجتماعي للمصرف بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية و الإفصاح للعملاء والمساهمين عن الأثر الإيجابي للمشاريع الممولة على الصعيد البيئي أو الاجتماعي مثل خفض الانبعاثات أو خلق فرص العمل.
- ❖ **المساهمة في التنمية الوطنية والدولية :** دعم جهود الدولة العراقية في مواجهة التغير المناخي والتصحر وحماية الموارد المائية.لمساهمة في تحقيق رؤية العراق للتنمية المستدامة 2030.
- ❖ **بناء القدرات ونشر الثقافة البيئية :** رفع مستوى وعي الموظفين والعملاء بأهمية الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.تنظيم برامج تدريبية وورش عمل لتعزيز مهارات الموظفين في تقييم المخاطر البيئية والاجتماعية.

3 نطاق تطبيق السياسة :

- ✓ المنتجات والخدمات المصرفية
- ✓ العمليات الداخلية للمصرف
- ✓ الأطراف الثالثة ذات العلاقة
- ✓ الموظفون وأصحاب العلاقة الداخليون
- ✓ الامتثال للجهات الرقابية والالتزامات الدولية

4 المبادئ العامة :

يقوم المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية في سياساته البيئية والاجتماعية على مجموعة من المبادئ الشرعية والأخلاقية والمؤسسية التي تمثل الأساس الحاكم لجميع أنشطته التمويلية والاستثمارية والإدارية. وتشكل هذه المبادئ مرجعية توجيهية تهدف إلى تحقيق التوازن بين الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وحماية البيئة، وخدمة المجتمع، وتعزيز الشفافية والحوكمة. وفيما يلي توضيح لهذه المبادئ:

- مبدأ لا ضرر ولا ضرار.

- مبدأ العدالة والمسؤولية.
- مبدأ الأمانة والشفافية.
- مبدأ الإحسان والرفق في التعامل مع الموارد.
- مبدأ فقه المقاصد.
- مبدأ التحسين المستمر (الإصلاح المتواصل).

5 الالتزامات الاجتماعية:

الالتزامات الاجتماعية

يقرّ المصرف العراقي الإسلامي للاستثمار والتنمية بمسؤوليته تجاه المجتمع، ويرى أن التنمية الاجتماعية ركن مكمل للتنمية الاقتصادية والبيئية، لذا يلتزم بما يلي:

- **احترام حقوق الإنسان والعمال**
  - الالتزام بالمبادئ الإسلامية والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والعمل.
  - ضمان بيئة عمل آمنة وصحية لجميع الموظفين والعاملين في المشاريع الممولة.
  - رفض أي شكل من أشكال التمييز أو الاستغلال على أساس الدين، الجنس، العرق، الانتماء الاجتماعي، أو الإعاقة.
  - دعم سياسات تحمي حقوق العمال مثل الأجور العادلة، ساعات العمل المنصفة.
- **تعزيز الشمول المالي**
  - توسيع نطاق الخدمات المالية لتشمل الفئات غير المخدومة أو المحرومة تقليديًا (النساء، الشباب، سكان المناطق الريفية).
  - تطوير منتجات تمويلية متوافقة مع الشريعة لتلبية احتياجات المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
  - تقديم تسهيلات مالية ميسرة للأفراد والشركات التي تساهم في تنمية المجتمع وخلق فرص عمل.
- **دعم التنمية الاقتصادية المحلية**
  - تمويل المشاريع التي تساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة.

- تشجيع ريادة الأعمال والابتكار بين الشباب عبر برامج دعم وتمويل خاصة.
- المشاركة في المبادرات الوطنية لتعزيز الاقتصاد المحلي وتقليل معدلات البطالة.

➢ **الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب**

- تطبيق سياسات وإجراءات صارمة للامتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- ضمان توافق جميع الأنشطة التمويلية والاستثمارية مع المعايير الدولية والتشريعات المحلية وأحكام الشريعة الإسلامية.
- استخدام أدوات تقنية متقدمة لرصد العمليات المشبوهة، وتدريب الموظفين على الامتثال لهذه المعايير.

➢ **المسؤولية المجتمعية والاستدامة الاجتماعية**

- المساهمة في دعم المبادرات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تخدم المجتمع المحلي.
- دعم مبادرات تمكين المرأة والشباب من خلال برامج تنموية وتمويلية مخصصة.
- المشاركة في حملات التوعية المجتمعية حول القضايا الاجتماعية والبيئية.